

القاهرة تمدد الخط الأحمر من سرت - الجفرة إلى طرابلس

مصر تستخدم مفاتيحها لضبط حركة تركيا في غرب ليبيا والتصدي لمناورتها في ملف المرتزقة



القاهرة تفرض حضورها بدبلوماسيتها الناجمة وتركيا بالقوة الغاشمة

وجهت زيارة رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل الخميس إلى طرابلس وبنغازي رسائل إلى تركيا التي تصر على التلؤك والمناورة في ملف الميليشيات والمرتزقة، حيث ألمحت القاهرة إلى أنها ستستخدم مفاتيحها لضبط حركة أنقرة في غرب ليبيا من خلال تمديد الخط الأحمر المتعلق بتدخلها عسكريا في حال تجاوزت القوات التركية سرت - الجفرة إلى طرابلس أيضا، كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تقريب وجهات النظر بين الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وحكومة عبد الحميد الدبيبة لتبريد الخلافات بينهما، ما من شأنه أن يحبط الخطط التركية بالبلاد المتعدية من نار الصراع والانقسام.



محمد أبو الفضل كاتب مصري

بجولة في شوارع طرابلس، لأن هذه القوة لن تتمكن من حمايته، في حين أراد الثاني تأكيد القبول بالدور المصري الناعم وبدون وجود عسكري.

من أعدوا زيارة كامل وترتيباتها كانت في ذهنهم المقارنة بين سلوكي مصر وتركيا حيال التعامل مع الأزمة الليبية، ومن الذي يملك القبول لدى القوى الليبية رسميا وشعبيا، ومن الذي بإمكانه التأثير الفعلي على التطورات، ومن الذي يعرقل أو ينسجم مع توجهات المجتمع الدولي الرامية إلى استكمال منهج التسوية السياسية.

وجاءت الزيارة بعد أقل من أسبوع من زيارة قام بها وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إلى العاصمة الليبية أثارت امتعاض جهات مختلفة، فإكاد بدأ متغرسا في تصريحاته ولم يلق بمسؤولين ليبيين كبار وظهر منتشيا وسط قواته في قاعدة عسكرية تسيطر عليها بلاده. بينما التقى الوزير المصري رئيسي الحكومة والمجلس الرئاسي ووزيري الدفاع والداخلية وبدا ودودا وهو يتجول في شوارع طرابلس، في إشارة تويحي بالثقة الزائدة وأن مصر لديها مفاتيحها التي تستطيع بها ضبط حركة تركيا في غرب ليبيا عموما، وعدم قبولها بالمناورات الخاصة بعدم خروج قواتها أو التلؤك في تحريك المرتزقة.

وأوضحت زيارة عباس كامل إلى طرابلس وانتقاله منها مباشرة إلى بنغازي بان القاهرة تمدد الخط الأحمر المتعلق بتدخلها عسكريا في حالة تجاوزت قوات تركيا سرت - الجفرة إلى طرابلس أيضا، بما يعني عدم القبول بالتصرفات التركية وفرض وجودها في غرب ليبيا، بعد أن تجمدت المحادثات بين مصر وتركيا، وكان أحد أسباب هذا الجمود عدم الوفاء بالتفاهات المتفق عليها بشأن ليبيا.

وقارن الكثير من المراقبين بين المضامين التي حملتها زيارتا أكار وكامل لطرابلس وتوقفوا عند سلوك كليهما، فالأول أراد فرض حضور بلاده بالقوة الغاشمة ومع ذلك لا يستطيع القيام

طيف بوتفليقة يخيم على المشهد الجزائري الجديد

تحالف حزبي في الأفق يستنسخ التجربة السابقة

صابر بلدي صحافي جزائري



وفيما المح رئيس أكبر الأحزاب الإخوانية حركة مجتمع السلم إلى شروط فضفاضة للمشاركة في الحكومة القادمة، في خطوة تجسد براغماتية الإخوان في التعاطي مع المستجندات، فإن باقي الأحزاب التقليدية كانت صريحة في التماهي مع توجهات تون، خاصة في ما يتعلق بتشكيله وهوية الحكومة المذكورة.

وذكر الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أبو الفضل بعجي أن "حزبه يضع نفسه في خدمة مشروع رئيس الجمهورية، وأنه سيكون داعما له في مشروع التغيير وبناء دولة المؤسسات الشرعية والحق والعدل والقانون"، وهو الطرح الذي ذهب فيه رئيس حركة البناء الوطني (إخوانية) عبد القادر بن قرينة، الذي صرح بدوره بدعم الرئيس.

ولا يستبعد أن يكون ذلك أرضية جديدة لوضع أسس تحالف سياسي جديد يضم القوى الفائزة بالانتخابات، وهو التحالف الذي يرتقب أن يضم غالبية مقاعد البرلمان، مما يزيح الصوت المعارض تماما من الهيئة التشريعية، على اعتبار أن البقية الأخرى ليس بوسعها حتى تشكيل كتلة نيابية.

غير أن السيناريوهات المرتقبة لا يمكنها احتواء أزمة شرعية المؤسسة الجديدة، بحسب عيسات.



كمال عيسات

النظام السياسي ناور الثورة السلمية للشارع وتلاعب بها

واستدل على ذلك بما أسماه "غياب تمثيل منطقة القبائل في البرلمان الجديد، مما يعتبر إقصاء خطيرا بنطوي على تهديد مبدئ للوحدة الوطنية".

وأكد المتحدث أن "نسبة المشاركة في ولايتي تيزي وزو وبجاية لم تصل إلى واحد في المئة، وكيف تلجا السلطة إلى إفران نواب لا علاقة لهم بسكان الولايتين ولا يعرفونهم ولا نسمع بهم، وكيف لهؤلاء أن يتحدثوا باسم هؤلاء؟".

وأقررت النتائج غير النهائية فوز كل من جبهة التحرير الوطني ولوائح مستقلة بمقاعد الولايتين، في ظل تسجيل أقل نسبة مشاركة شعبية على المستوى الوطني، ومقاطعة الأحزاب التقليدية في المنطقة، على غرار الحزب الاشتراكي للعمال، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية.

ونقلت اصدا من منطقة القبائل أن "بعض الفائزين بالمقاعد النيابية للولايتين لم يصوتوا هم أنفسهم، وأن وعاء المقعد الواحد لم يتجاوز العشرات من الأصوات فقط"، في إشارة إلى المازق الذي تورطت فيه السلطة في المنطقة، خاصة وأنه يصب في وعاء الأصوات الانفصالية، التي تترصد فرص عزل المنطقة عن المنظومة الوطنية.

ووفق المعطيات المستجدة، فإن الرئيس الجزائري سيكون في وضع مريح، بعدما لم يفرض الاستحقاق أغلبية للمعارضة، وتوزع المقاعد بين القوى الموالية للسلطة، إذ تتجه التوقعات إلى توزيع حصة الحكومة على هذه الأطراف والاحتفاظ بنفسه بتعيين رئيس الوزراء بفتح برنامج الانتخابي.



النظام يعيد تدوير نفسه

الجزائر - عاد طيف الرئيس الجزائري الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة ليخيم مجددا على البلاد، في ظل مؤشرات توحى باستنساخ التجربة من طرف السلطة الجديدة على المشهد السياسي، حيث تتاهب الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية الأخيرة لتشكيل تحالف موسع يدعم رئيس الجمهورية كما يسارع نواب مستقلون للإعلان عن الولاء السياسي له.

ولم يستغرب كمال عيسات القيادي في حزب العمال الاشتراكي المعارض في حديثه لـ"العرب"، ما بات يعرف بـ"بالعودة المرتقبة لطيف بوتفليقة ليخيم على المشهد السياسي في البلاد"، مشددا على أن "نظام بوتفليقة لم يرحل حتى نقول إنه عاد".

وأضاف أن "النظام السياسي ناور وتلاعب بثورة الشارع السلمية، ومن يعتقد أن التغيير هو غايته فهو واهم، والدليل إفزات الانتخابات التشريعية التي أنتجت نفس القوى السياسية التي ثار الجزائريون ضدها في فبراير 2019، والتطورات أكدت مخاوف ومطالب الثورة السلمية لرجيل النظام برمته".

وتوحى المؤشرات المتسارعة في الجزائر بعودة مفاجئة لأدوات وأنزع النظام السابق بعد الانتخابات التشريعية التي جرت السبت الماضي، مما طرح مبرر حل الرئيس عبد المجيد تبون للبرلمان أصلا، بعدما عادت نفس الأحزاب والقوى التي كانت تهيمن عليه مع تغيير طفيف في الموازين.

واستحوذت جبهة التحرير الوطني على البرلمان الجديد بأغلبية بسيطة بعد حصولها على 105 مقاعد، وجاء بعدها كل من المستقلين وحركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل، بينما سجل التيار الديمقراطي انتكاسة غير مسبوقة تطرح محدودية وعائه الاجتماعي كما يرد خصومه.

ولم يتأخر نواب مستقلون في إعلان الولاء السياسي للرئيس تبون حتى قبل ترسيم النتائج من قبل المجلس الدستوري (أعلى هيئة قضائية في البلاد)، وهو ما يريشح المشهد لتشكيل أحادية جديدة لا تختلف عن الاحتكار الذي مارسه التحالف الحزبي السابق طيلة العقدين الماضيين.

ويذهب ناشطون معارضون إلى أن النظام السياسي في الجزائر يعيد إنتاج نفسه بنفس الآليات والأدع، ولم يوفق حتى في تغيير الوجوه، وأن الرئيس السابق الذي لا يزال في الإقامة الرئاسية بضاحية زرالدة في غرب العاصمة، بينما الرئيس الفعلي يقيم في إقامة أخرى، يكرس ثبات النواة الصلبة للنظام، وما يروج له حول التغيير ما هو إلا نذر للرماد في العيون.

وأعربت قيادات الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات في تصريحاتها الأولية عن وضع أحزابها في خدمة برنامج الرئيس، وانخراطها في المسار القائم، مما يجسد بقاء نفس النمط السياسي الذي يكون على وشك تجاوز مازق انتفاضة الشارع، بفرض أمر واقع يقوم على خنق أنفاس الاحتجاجات السياسية، وتطبيق قبضة أمنية غير مسبقة.

وأخذ الخط الأحمر المصري الأول (سرت - الجفرة) مسارا عسكريا وحقق أهدافه سريعا، بينما يأخذ المسار الثاني (طرابلس) مسارا سياسيا ويمكن أن يحقق أهدافه بسرعة أكبر، لأن الأوضاع تتحرك تحت أقدام تركيا في المنطقة بشكل يجبرها على التخلي عن أجزاء مهمة في تصوراتها حيال ليبيا والعودة إلى دائرة التفاهم مع مصر.

في الجولة الأولى في الشرق الليبي، بما مكنه من القضاء على تمركز المتشددين. وتكرت مصادر مصرية لـ"العرب" أن التحرك ناحية الجنوب هذه المرة حصل على مباركة أميركية بعد أن بدأت إدارة الرئيس جو بايدن تضاعف من اهتمامها بالأزمة الليبية وتخطرت في كثير من تفاصيلها لإيجاد تسوية سياسية.

تحرك الجيش ناحية الجنوب حصل هذه المرة على مباركة أميركية بعد أن بدأت إدارة بايدن تضاعف من اهتمامها بالأزمة الليبية

وأضافت المصادر ذاتها أن لقاء كامل مع كل من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ورئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي في طرابلس، ثم الذهاب إلى بنغازي ولقاء حفتر، معناه أن التحرك هذه المرة يتم بالتنسيق بين السلطة التنفيذية وقائد الجيش الليبي، وهو ما افتقرت إليه الجولة السابقة التي خاضها حفتر ضد المتطرفين بدون تنسيق مع حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج.

وتنطوي هذه الخطوة على أن الهوية الظاهرة بين الدبيبة وحفتر يمكن تضيقها على أساس التفاهم حول ملف مكافحة الإرهاب الذي يحظى باهتمام دولي، بما يعيد فتح الطريق أمام توحيد المؤسسة العسكرية الذي تعطل الأيام الماضية، وهي الزاوية التي عملت تركيا على تخريبها لأن وجودها يتغذى على استمرار الصراع وتوسيع نطاقه وعدم وجود مؤسسات وطنية متماسكة.

نجاح مصر في تبريد الخلاف بين الدبيبة وحفتر سوف تكون له مردودات إيجابية في الشارع الليبي، وهو ما ينعكس في المحصلة النهائية على رفض الوجود التركي.

وإذا كانت أنقرة تمارس دورها في ليبيا استنادا على سياسة الأمر الواقع، فالقاهرة تعمل على تغيير هذا الواقع تدريجيا، حيث يتم تفريغ الخطاب التركي من مضمونه المادي والمعنوي، ولا يجد من صاغوه أمامهم سوى العودة إلى التقارب مع مصر والتفاهم معها وفقا لما حددته سلفا، خاصة أنها أعلنت احترامها للمصالح التركية في ليبيا.

وأخذ الخط الأحمر المصري الأول (سرت - الجفرة) مسارا عسكريا وحقق أهدافه سريعا، بينما يأخذ المسار الثاني (طرابلس) مسارا سياسيا ويمكن أن يحقق أهدافه بسرعة أكبر، لأن الأوضاع تتحرك تحت أقدام تركيا في المنطقة بشكل يجبرها على التخلي عن أجزاء مهمة في تصوراتها حيال ليبيا والعودة إلى دائرة التفاهم مع مصر.

وينطوي التمديد الضمني للخط الأحمر على رفض تام لعملية الإبتزاز التي تمارسها أنقرة مع القاهرة، فتركت تصور أنها تتحكم في مفاتيح العقد في ليبيا، وعلى مصر أن تخفف مطالبها وشروطها في عملية التقارب التي بدأت مؤخرا.

وتتشدد أنقرة على أنها لا تزال مؤثرة في المنطقة وبمكنتها العودة إلى مضائق مصر عبر البوابة الليبية أو غيرها، ولذلك كان الرد المصري بأن العكس هو الصحيح، فما تملكه القاهرة من أدوات متباينة يمكن أن يجعل صيف ليبيا جحيما على تركيا.

وأحدثت مصر توازنا في علاقتها بين شرق ليبيا وغربها، وهو ما أنهى ترويج انحيازها إلى طرف على حساب آخر، وبمكنتها النجاح في استمرار هذه المعادلة من توسيع مساحة التأثير، لاسيما أن الفترة الماضية كسبت فيها القاهرة ثقة الكثير من الدوائر الإقليمية والدولية وحيثت بعض القوى التي درجت على مضايقتها في ليبيا.

كما أن جزءا من الثقة المصرية مستمد من التناغم في موقفها من التدخلات الخارجية في ليبيا مع رؤية بعض الدول التي أصبحت راعية في تقويض ظاهرة المرتزقة، الأمر الذي ظهرت تجلياته في الخطابين الأميركي والفرنسي، ومتوقع أن يكون هذا الملف واحدا من القضايا الرئيسية على طاولة مؤتمر برلين الثاني في 23 يونيو.

ويشير متابعون إلى أن زيارة كامل في هذا الوقت أكدت أن تركيا يمكن أن تعيش مازقا حادا في ليبيا، فمع أن غالبية مواقف السلطة التنفيذية في طرابلس تبدو مترددة أو قريبة من التفاهم مع أنقرة، لكن هناك أصواتا ترتفع بضرورة خروج قواتها، وما يجعل الفريق الأول يقدم على تغيير موقفه المتردد أو القريب منها أن مؤتمر برلين الثاني وضع مسألة خروج القوات الأجنبية أولوية قصوى.

كما أن الرهان على زيادة وتيرة العنف ومحاوله توسيع نشاط الجماعات المتطرفة في جنوب ليبيا لن يوقف الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر المقبل، فقد أعلنت قوات خليفة حفتر الخميس التحرك باتجاه الجنوب الذي بدأت عملية تصعيد التوتر فيه تتزايد من جانب الإخوان والمتطرفين، وهو ما يمنح حفتر قوة إضافية باعتباره تمكن سابقا من وأد البؤر الإرهابية في سرت ودرنة.

ويؤكد تزامن تحرك الجيش الليبي ناحية الجنوب مع زيارة عباس كامل أنه حصل على دعم من مصر وفرنسا، وهما القوتان اللتان ساندتا



نجاح مصر في تبريد الخلاف بين الدبيبة وحفتر سوف تكون له مردودات إيجابية في الشارع الليبي، وهو ما ينعكس في المحصلة النهائية على رفض الوجود التركي